المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254
العـــدد 21 آيار 2026
No.21 May 2026

التجارة في إقليمي طرابلس وبرقة في عهد الإدارة البريطانية (1943-1951)

م.م. أيمان جميل صخيل حسن
مديرية تربية ذي قار
aymanjmyl28@gmail.com

الملخص

تناولت هذه الدراسة موضوع التجارة في إقليمي طرابلس وبرقة في عهد الإدارة البريطاني (1943-1951) ضمت الدراسة ثلاث نقاط ،النقطة الأولى ركزت على التجارة قبيل الإدارة البريطانية أي في عهد الاحتلال الايطالي ،اما النقطة الثانية فتناولت فيها الأوضاع التجارية الداخلية في برقة وطرابلس في عهد الإدارة العسكرية البريطانية ، وابرز التطورات اتي دخلت على هذا القطاع في تلك الفترة ، اما اخر نقطة فوضحت فيها التجارة الخارجية واوضاعها في عهد الإدارة البريطانية (1943-1951) .

من خلال الدراسة توصلت الى ان التجارة بنوعيها الداخلية والخارجية في إقليمي برقة وطرابلس منذ عهد الاحتلال الإيطالي لم تكن في افضل حالها لان إيطاليا سعت الى جعل ليبيا مكان لتزويد إيطاليا بالمواد الخام ، اما في عهد الإدارة البريطانية فقد سعت بريطانيا الى جعل هذه الأقاليم أسواق لتصريف منتجاتها وتوفير احتياجات الجيش البريطاني .

الكلمات المفتاحية: التجارة ، طرابلس، برقة ،التجارة الداخلية والخارجية .

Trade in the regions of Tripoli and Cyrenaica during the British (administration 1943-1951)

Eman Jamil Sakhil Hasan
Dhi Qar Directorate of Education
aymanjmyl28@gmail.com

Abstract

This study dealt with the subject of trade in the regions of Tripoli and Cyrenaica during the British administration (1943-1951). The study included three points. The first point focused on trade before the British administration, i.e., during the Italian occupation. The second point dealt with the internal trade conditions in Cyrenaica and Tripoli during the British military administration, and the most prominent developments that entered this sector during that period. The last point clarified foreign trade and its conditions during the British administration (1943-1951).

Keywords: Trade, Tripoli, Cyrenaica, domestic and foreign trade.

المقدمة

مثل العجز في الميزانية - على الرغم من زيادة الإنتاج التجاري- السمة البارزة في الاقتصاد الليبي بشكل عام والتجارة بشكل خاص بعد الحرب العالمية الثانية ، الا ان مردوده كان لمصلحة البريطانيين في حين ظل الليبيون يعانون من تدني المستوى المعيشي ،وان تقسيم البلاد بعد الحرب العالمية الثانية بين بريطانيا وفزان حرم البلاد من وحدتها الاقتصادية ، وبما ان التجارة هي احد دعائم الاقتصاد الليبي فأنها شهدت انكماشاً بسبب ظروف الحرب وماترتب عليها ،كذلك بسبب الإجراءات التي اتبعتها الإدارة البريطانية . تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على الأوضاع التجارية في ولايتي برقة وطرابلس في فترة الإدارة العسكرية البريطانية ، ومعرفة كيف سيطرت بريطانيا على التجارة بنوعيها الداخلية والخارجية وماهي

ابـرز القـوانين والشـروط التـي فرضـتها الإدارة علـى التجـار الليبيـين ،كـذلك معرفـة الصـعوبات والمشاكل التي واجهة التجار ودفعتهم بالنهاية الى ترك هذه المهنة .

اعتمـدت فـي هـذه الدراسـة علـى المـنهج التـاريخي التحليلـي وذلـك للوصـول الـى حقـائق تاريخيـة وفقـاً للمصادر الموجودة.

قسـمت هـذه الدراسـة الـى ثـلاث نقـاط رئيسـية .فالنقطـة الأولـى تناولـت فيهـا طبيعـة الاوضـاع التجاريـة فـي برقـة وطـرابلس فـي عهـد الاحـتلال الإيطـالي .امـا النقطـة الثانيـة فتناولـت فيهـا التجـارة الداخليـة واوضـاعها فـي عهـد الإدارة البريطانيـة 1943-1951.فـي حـين تناولـت فـي النقطـة الاخيـرة التجـارة الخارجيـة فـي عهـد الإدارة البريطانيـة 1943-1951.اضـافة الـى خاتمـة تضـمنت ابرز الاستنتاجات التي توصلت اليها من هذه الدراسة.

تـم الاعتمـاد علـى مجموعـة مـن المصـادر التـي قـدمت للدراسـة صـورة واضـحة عـن الأوضـاع التجاريـة فـي تلـك الفتـرة ،ابرزهـا ، ونيكـولاي ابروشـين تـاريخ ليبيـا فـي القـرن التاسـع عشـر حتـى 1969و مؤلفـات نيقـولا زيـاده منهـا محاضـرات فـي تـاريخ ليبيـا وليبيـا فـي العصـور الحديثـة ، إضـافة الـى مجموعـة مـن أطـاريح ورسـائل الماجسـتير مثـل الأحـوال الاقتصـادية والاجتماعيـة فـي ليبيـا اثنـاء فتـرة حكـم الإدارة الأجنبيـة 1943-1951 لمصـباح ياقـة ، واطروحـة دكتـوراه لـدريس عبـد الصـادق رحيـل تحـت عنـوان الإدارة العسـكرية فـي إقلـيم طـرابلس واثرهـا علـى المجتمـع المحلي ، إضافة الى مجموعة من البحوث المنشورة والصحف الليبية .

اولاً: التجارة في إقليمي برقة وطرابلس قبيل الاحتلال البريطاني (1911-1943).

كانـت ليبيـا تلعـب دور الوسـيط التجـاري بـين مـوانئ جنـوب اوربـا ودول أواسـط افريقيـا ،فمنـذ الاحـتلال الإيطـالي عـام 1911سـعت إيطاليـا الـى تكـوين مسـتعمرة كبيـرة علـى البحـر الأبـيض المتوسـط تابعـة لهـا ، وهـدفت منـذ البدايـة الـى تسـخير كـل خيـرات ليبيـا لخدمـة مصـالحها واقتصـادها ،اول عمل قامت بـه لـربط اقتصـاد ليبيـا لصـالحها هـو فـتح فـروع عـدة لمصـرف رومـا [1]فـي كـل مـن طرابلس ومدن ليبية أخرى[2] .

ولكـي يـتم تنفيـذ سياسـة السـيطرة الاقتصـادية حسـب رغبـة الحكومـة الإيطاليـة فقـرروا ان يكـون عمـل هـذا المصـرف لـم يقتصـر علـى الاعمـال الإداريـة المصـرفية فقـط بـل الـى ممارسـة نشـاطات فـي مجـالات اقتصـادية عـدة ابرزهـا التجـارة[3] ،فبـدءت الحكومـة الإيطاليـة بتمويـل مصـرف رومـا مـن خـلال برمجـة خطـوط ملاحيـة بـين مـوانئ طـرابلس وطبـرق وبنغـازي وربطهـا بمـوانئ رومـا وإسـطنبول وبـالومو ،وقـد مـارس البنـك مخططـات اسـتعمارية خادعـة لإفقـار المتعـاملين معـه مـن العـرب وذلـك عـن طريـق مـنح قـروض تجاريـة مقابـل رهانـات للتجـار الصـغار بفوائـد كبيـرة جـداً ،والغرض من ذلك هو السيطرة عليهم[4] .

ثـم عملـت الحكومـة الإيطاليـة علـى الغـاء التعامـل التجـاري بالعملـة العثمانيـة وجعـل الليـرة الإيطاليـة هـي العملـة الرئيسـية المسـتعملة فـي التبـادل التجـاري[5] ، كـذلك عملـت علـى توجيـه التجـار الليبيـين للأسـواق الإيطاليـة وابعـادهم عـن الـدول العربيـة المجـاورة لهـم ،فبـدءت بتنفيـذ خطتهـا بـربط الاقتصـاد الليبـي بالاقتصـاد الإيطـالي ،ففـي عـام 1913 بـدءت نـوع مـن العلاقـات التجاريـة بـين التجـار الايطـاليين والتجـار المحليـين خاصـة تجـار برقـة وطـرابلس ،اذ تـم تبـادل السـلع التجاريـة كالسـمن والشـعير والحنـة ومـاء الزهـر والزيـت، و تـم تصـدير بعـض المـواد مثـل الاصـواف والسـمن الحيواني الى دول مجاورة مثل مصر وتونس وجنوب إيطاليا [6] .

مارسـت إيطاليـا العديـد مـن الإجـراءات التـي أثـرت بشـكل كبيـر جـداً علـى التجـارة بطـرابلس وبرقـة، ومـن ابـرز هـذه الإجـراءات هـي الضـرائب الباهظـة علـى السـلع التجاريـة واحتكـار بعـض السـلع مثـل الملـح والتبـغ، كـذلك عملـت علـى اصـدار وصـولات يكتـب فيهـا اسـم البـائع والمشـتري ولـون السـلعة المباعـة ومـاهي ابـرز مواصـفاتها، مـع تشـددها فـي فـرض غرامـات وعقوبـات للتجـار المخـالفين ،هذه الإجراءات جعلت التجارة في ولايتي طرابلس وبرقة متدهورة [7] .

ومـع فـرض الحكومـة الإيطاليـة هـذه الإجـراءات المجحفـة بحـق التجـار انقطعـت التجـارة الداخليـة فتوقـف مجـال مـن اهـم المجـالات الاقتصـاد فـي برقـة وطـرابلس ،اذ حـل الكسـاد بالتجـارة واصـبح

الإفلاس يهدد التجار ،حتى ان اغلبية التجار فضلوا الهجرة الى الخارج ،ومنهم من تركها الى غير رجعة وخاصة الأجانب ، اما التجار المحليين فبسبب احتكار إيطاليا التجارة الخارجية وفرض القيود على التجارة الداخلية تحول بعضهم الى موظفين في الإدارة الإيطالية او في اللجان الاستشارية او وظائف سكرتارية كوسطاء بين الإدارة الإيطالية والسكان الليبيين وذلك لمعرفتهم اللغة الإيطالية[8] .

تمت عملية الاستيراد والتصدير في طرابلس وبرقة عبر شركات متعددة الجنسية ابرزها الإيطالية واليهودية والأجنبية ،اذ احتكرت الشركات الإيطالية بعض الأنشطة التجارية ،وقد حصلت الشركات اليهودية الليبية على التسهيلات من الحكومة الإيطالية لكن بشروط تحددها مسبقاً[9] .وقد بلغ عدد الشركات الإيطالية في طرابلس بين عامي 1938-1939 (22 شركة) ،وان 75% من قيمة صادرات التجارة الخارجية كانت من حصة ايطاليا ،هذا الامر أدى الى زيادة حجم التبادل التجاري لصالح الاقتصاد الإيطالي[10].

وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية عام 1939 توقفت التجارة في برقة[11] وذلك بسبب تدمير المؤانئ البحرية والطرق التجارية وزرع الألغام على طول الطرق البرية ترتب على ذلك توقف التجارة في الولايات الليبية والدول المجاورة ،فعمدت إيطاليا الى سحب جميع رعاياها [12] . أما الأوضاع التجارية في طرابلس فأنها لم تتضرر بحجم الاضرار في برقة وذلك بسبب بقاء الجالية الإيطالية فيها التي بقيت تمارس الشيء القليل من التجارة [13] .

مما سبق يمكن القول ان التجارة في ليبيا بشكل عام وفي برقة وطرابلس بشكل خاص قد شهدت تدهوراً ملحوظاً بسبب الظروف العسكرية والاقتصادية التي فرضها الاحتلال الإيطالي ثم الحرب العالمية الثانية ، فأن احتكار السلع وفرض القيود ثم تدمير الطرق وقلة السلع الأساسية ،انعكس سلباً على حركة التجارة الداخلية والخارجية ،وتعد هذه الفترة (1911-1943) من اصعب الفترات التي مرت فيها التجارة في طرابلس وبرقة ، اذ تداخلت اثار الحرب العالمية مع سياسة الاحتلال المجحفة لتحدث تراجعاً قوياً في النشاط التجاري.

ثانياً: التجارة الداخلية في عهد الإدارة البريطانية (1943-1951).

كانت التجارة الداخلية في ليبيا خلال الاحتلال الإيطالي قد شهدت نوعاً من التحسن في النشاط الاقتصادي ،لكن صفة العجز في الميزانية ظل قائماً طول فترة الاحتلال ، وعلى الرغم من الزيادة والتحسن في الإنتاج الا ان مردود ذلك يرجع لمصلحة الايطاليين في حين ان الليبيين ظلوا يعانون من الفقر وتدني مستوى المعيشة

إضافة الى الضرائب الثقيلة والرقابة على أصحاب الحركة التجارية التي اثرت تأثيرا كبيراً على التجارة المحلية [14].

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1943 تدهورت الأوضاع الاقتصادية في ليبيا سواء التجارية او الزراعية او الصناعية، أصبحت ليبيا تحت سيطرت الإدارة الأجنبية بريطانيا وفرنسا وقسمت البلاد بينهم اذ احتلت بريطانيا إقليمي طرابلس وبرقة اما فزان فأصبحت تحت السيطرة الفرنسية[15] ،بعد ان كانت ليبيا بلاداً ذات وحدة متكاملة سواء من الناحية الجغرافية والسكانية والثقافية والاقتصادية ، فالعلاقات الاقتصادية بين الأساسية لليبيا برقة وطرابلس وفزان قد ترسخت بتطور التجارة الداخلية ، فبرقة تمون طرابلس بالعسل والصوف والزبدة والشعير والمواشي والقمح وطرابلس تمون برقة بالمنسوجات القطنية والصوفية وزيت الزيتون، وفزان تقدم الى طرابلس وبرقة التمور بأنواعها [16].

بدأت بريطانيا سياستها في طرابلس وبرقة بأضعاف المواقف الاقتصادية للبرجوازية الإيطالية وذلك عن طريق دعم العائلات المحلية ودعم العشائر القبلية [17]، كذلك عملت على نقل صلاحية تسوية الخلافات القبلية الى رؤساء القبائل وإعادة السلطة لبعضهم لكس ود وتأييد رؤساء القبائل في تلك المناطق[18].

بدأت الإدارة العسكرية البريطانية بأتباع أساليب استعمارية في طرابلس وبرقة هدفها تقطيع اوصال البلاد وضعاف اقتصادهم وتقليل التجارة بين اقاليمهم بعد ان كانا في الماضي تعيشان

على أساس التجارة المتبادلة بينهما، اصبحا يعيشان كعالمين مختلفين اذا عملت بريطانيا في سبتمبر 1943على ادخال الليرة العسكرية كعملة رئيسة في طرابلس اسمتها (مال)، وقد بلغ مجموع المبالغ المحولة عندئذ من الليرة الإيطالية الى المال ما يقارب(4،318،000)جنيه إسترليني [19] .

أما في برقة فقد أصدرت الإدارة البريطانية في اكتوبر1945 قراراً ينص على جعل الجنية المصري العملة الرئيسية فيها ، وأمرت بسحب كل العملة الإيطالية وابدالها بالجنية المصري ، ويتم الحصول على هذه العملة من البنك المصري بموافقة وترخيص من الحكومة المصرية اذ تصدر العملة عن طريق بنك باركليز في بنغازي تحت اشراف الإدارة العسكرية البريطانية[20] .

كان لتباين العملات اثر كبير على وحدة ليبيا السياسية والاقتصادية فعزز ذلك الانفصال بين الأقاليم ،فتحققت اهداف بريطانيا فتعطلت الحياة الاقتصادية و عمليات التبادل التجاري بين الأهالي في الولايات الثلاثة ،خصوصاً ان بريطانيا قد فرضت قيوداً وعقوبات على الأهالي في تنقلاتهم بالعملة خارج كل إقليم ، اذ منعت أي شخص من ان يصدر العملة خارج الإقليم الواحد بدون الحصول على موافقة او تصريح من نائب مراقبة المالية والحسابات [21] .وبالتالي فأن هذه الاختلاف أصبح حائلاً دون أمكانية تطوير التجارة بين الإقليميين ، ولهذا أصبحت برقة مضطرة الى التجارة مع مصر بينما كانت طرابلس محتكرة من قبل المستوردين البريطانيين[22] .

تم التوزيع الداخلي للسلع والمنتجات عن طريق أصحاب الحوانيت والأسواق المحلية ومعظم اعمال الشراء والبيع تتم في أسواق أسبوعية او دائمية تختلف من منطقة الى أخرى لكي يتمكن التجار من حضور عدد اكبر من الأسواق ، فقد كانت تعرض في هذه الأسواق السلع المحلية كالتمور والصوف والخضروات والحيوانات وتتم مقايضة هذه السلع بسلع أخرى مثل السكر والشاي وغيرها من المنتجات الضرورية في الحياة التي لا ينتجها الليبيون محلياً [23] .

وفيما يتعلق بالتجارة المحلية في طرابلس وبرقة فإنها تأثرت بالإجراءات التي اتخذتها الإدارة البريطانية التي تمثلت في مراقبة الأسعار وتنظيم الأرباح وفرض رسوم باهظة على الأسواق والرخص التجارية اذ يقوم التاجر بتقديم طلب الى الإدارة البريطانية للحصول على ترخيص للتجارة ، تحتوي هذه الرخص على نوع البضاعة والمكان الذي فيه البيع ، كما فرضت ضريبة الدخل على الأرباح التجارية لتصل الى 10% ،وان هذه الإجراءات هي السبب الرئيسي في تناقص التبادل التجاري ،فبعد ان كانت طرابلس وبرقة وحدة اقتصادية متكاملة تمون بعضها بعض أصبحت أقاليم قومية تمون من الخارج ، هذه الإجراءات دفعت المجلس البلدي الى تقديم شكوى واحتجاج الى الإدارة العسكرية البريطانية بسبب الركود التجاري ،فكان الرد البريطاني على هذا الاحتجاج بأن هذا الركود ليس بسبب سياستهم بل يعود الى قوانين الاستيراد والملاحة التي يشرف عليها الحلفاء[24] .

استمرت بريطانيا في تقييدها للتجارة الداخلية بين الإقليميين فأسست اتحاد كمركي وطبقت التعريفة الكمركية بينهم وقامت ايضاً بوضع سجلات لتسجيل المواد والبضائع الخارجة والداخلة لكل إقليم، ووسعت من شروط الرخصة التجارية فقد اضافت عليه انه لايجوز لأي تاجر ان يتاجر بأي بضاعة دون الحصول على رخصة تصرف له سنوياً من متصرف المنطقة مقابل ضريبة تقدر ب(50قرشاً)، ويجوز لهذا المتصرف تغيير او الغاء هذه الرخصة ، وأكدت فيها ايضاً ان كل تاجر يبيع داخل منزله او محلة جملة او قطاعي وحتى سائقي الخيول والعربات ضرورة الحصول على ترخيص معتمد من البلدية[25] .

وفي عام 1945أصدرت الإدارة العسكرية البريطانية قراراً يزيد من الانقسام الاقتصادي والتجاري بين الإقليميين بخصوص التباين في العملة ،اذ نص هذا القرار على ان أي شخص يريد عبور الحدود بين الإقليميين لابد ان يكون لديه (10 جنيهات مصرية) او ما يعادلها بالعملة البريطانية ، وان أي شخص يريد استرداد أموال منقولة من احد الإقليميين يجب عليه ان

يحصل على تصريح خطي من مراقب التموين ،كذلك نص على ان كل تاجر يريد ان يتاجر بسلعته في الإقليم الاخر يجب ان يكون في حوزته سلع لاتتجاوز (4920) ليرة او ما يعادلها والابلاغ عنها في نقاط التفتيش[26] .

أدى استمرار بريطانيا في اصدار قرارات الى ركود في التجارة الداخلية ،أخر هذه القرارات كان بتاريخ 1 مارس 1951 شرطت فيه على بيع تجار الجملة للسلع المحتكرة مثل السجائر والتبغ . ومن ابرز تلك الشروط [27]:

أ- ان يفتح التاجر محله لست أيام في الأسبوع على الأقل كل يوم (5) ساعات.

ب-يتم بيع التبغ المزود من دائرة الاحتكار فقط واذا تم بيع أي نوع اخر يعد مخالفة للقانون.

ج-تكون نسبة أرباح التاجر حوالي 5،1 من قائمة الفاتورة المباعة .

ويتبين من هذه السياسة ان هدف بريطانيا هو تفكيك الإقليميين حتى لا يتحدان ويشكلان قوة تواجه بريطانيا من جهة ، ومن جهة اخرى فكان هدفها من كل هذه الإجراءات المجحفة هو لكي تستحوذ على الأرباح ، كما تضمن السيطرة على ضبط وتصريف السلع وضمان احتياج الجيش البريطاني من هذه السلع. وتبين لي ايضاً ان الاقتصاد الليبي عاماً كان يمر بمرحلة كساد وفتور خلال فترة وجود الادارة البريطانية ،وان التجارة الداخلية قد عانت من قرارات وقيود كثيرة حرمت ليبيا بأقاليمها من التبادل التجاري فيما بينهم ، مما اضطر بعض التجار المحليين التخلي عن مهنتهم مع بقاء فئة قليلة بقيت صامدة أصبحت فيما بعد قاعدة أولية ترتكز عليها التجارة فيما بعد.

ثالثاً : التجارة الخارجية في عهد الإدارة البريطانية (1943-1951).

تميزت التجارة الخارجية في عهد حكم الإدارة البريطانية بأن وارداتها أكثر من صادراتها أي ان ميزانها التجاي كان يعاني من عجز كبير، وهو استمرار لوضع التجارة الخارجية في العهد الإيطالي ،اذ كان هدف إيطاليا هو تمويل إيطاليا بالمواد الخام[28] ، أما بريطانيا فأنها سعت الى إيجاد أسواق خارجية لتصريف المنتجات الليبية كمصر وتونس وأسواق داخلية لبيع منتجاتها[29] .

بدأت بريطانيا بفرض هيمنتها على التجارة الخارجية وذلك من خلال تأسيس عدة شركات عملها شراء السلع من التجار المحليين وتحتكرها ثم تقوم ببيعها بعد رفع أسعارها، كما تعمل ايضاً على شراء المنتجات الحيوانية والزراعية وتقوم بتصديرها وبيعها للشركات المعتمدة لديها ، فتمكنت هذه الشركات البريطانية من فرض سيطرتها التامة على التجارة الخارجية الليبية بشكل تام ، اذ بدأت باستيراد السيارات والآلات الزراعية وأدوات الكهرباء والاحذية والملابس من إيطاليا ، والآلات الصناعية الخفيفة والسكر والرز والجلود المدبوغة من السودان [30] .

أصدرت الإدارة البريطانية قراراً ينص على الغاء القوانين الإيطالية السابقة ،والبدء بتطبيق القوانين الصادرة من الإدارة البريطانية، فصدرت المنتجات الحيوانية والزراعية من طرابلس ففي عامي 1945-1946 قدرت نسبة الصادرات الى بريطانيا حوالي مليون جنية إسترليني ، وفي عام 1947 قدرت بحوالي (1،200،000)جنيه إسترليني ،اما في برقة زادت صادرات الخردة المجمعة من مخلفات الحرب العالمية الثانية بالإضافة الى تجارة الحيوانات والاسفنج الى مصر ،اذ قدرت صادرات برقة عام 1945 حوالي (44،2،000) جنيه [31] .

بلغت صادرات إقليم برقة الى مصر عام 1946 حوالي (100،000) من الماعز والاغنام وبسبب هذه الزيادة الغت الحكومة المصرية الضريبة المفروضة على تجارة المواشي والمقدره حوالي(31،5) قرشاً ،ولكن وضعت شرطاً على التجارة اذ اجبرتهم على شراء بضائع مصرية بنسبة من قيمة المبيعات الحيوانية المباعة كالجلود والخيوط والمصابيح والزجاج ،لتزداد في عام 1947 حتى وصلت الى (2،50،000)جنية إسترليني ،لكن سرعان ما انخفضت صادرات

الحيوانات دون مستواها وسبب ذلك هو الصعوبات التي توجد في مصر حيث يتم حجز الحيوانات لفترة طويلة في حظائر البيع وهذا يمنع أصحاب المراكب من القيام بعدد من الرحلات في الأسواق المحلية ،ويرجع السبب ايضاً الى الأسعار المنخفضة التي يحصل عليها مربي الحيوانات عن حيواناتهم ومنتجاتها ،كذلك توفير بعض السلع الاستهلاكية التي لم تكن متوفرة في الأسواق من قبل أو كان الحصول عليها ليس بالأمر السهل [32] .

أما انتاج وتصدير الاسفنج في برقة فقد تميز بغزارته مقارنة بأقليم طرابلس لكن عوائد الإنتاج لا تعود الى الليبيين بل تذهب الى الشركات التي تعمل في مصائد الاسفنج ولا يستفيد إقليمي برقة وطرابلس الا من الرسوم والرخص والضرائب [33] .

استمرت بريطانيا في سيطرتها على التجارة الخارجية وذلك من القرارات التي تصدرها والتي تقييد من التجارة الخارجية لاقليمي برقة وطرابلس مع الدول المجاورة، واخر هذه القرارات هو منع تصدير الخيول دون تصريح من مراقب التمويل وكل من يخالف هذه التعليمات يتعرض للسجن مدة ثلاث سنوات[34] .

وقد ذكر مصباح ياقة ان صادرات الأقاليم من الشعير الكامل والمطحون يتم تصديره الى الجيش البريطاني ،أي ان المستهلك الأساسي للمنتجات الزراعية والحيوانية هو الجيش البريطاني اذ كانت مؤنهم هي المنتجات الليبية[35] .

مما سبق يمكن القول ان التجارة في ليبيا كغيرها من الأنشطة لاقتصادية كانت متذبذبة ،ولم تستطيع ان تقف امام القرارات والشروط التي وضعتها الإدارة البريطانية ،فكبلت التجارة بقيود من حديد ،فقد جعلت من ليبيا كيانات صغيرة تعتمد على الاستيراد من الخارج هذا الامر خلق عجز كبير بين واردات ليبيا وصادراتها وبالتالي عجز في ميزانها التجاري وهذا العجز أدى فيما بعد الى اعتماد البلاد على المساعدات الخارجية.

الخاتمة

١. أن من أخطر نتائج الحرب العالمية الثانية على ليبيا بعيداً عن الدمار والخراب الذي خلفته الحرب على الأراضي الليبية هو وقوعها تحت سيطرة احتلال ثنائي(بريطاني وفرنسي) قسم البلاد الى ثلاث أقاليم ،فجعل برقة وطرابلس تحت حكم الإدارة البريطانية وفزان تحت السيطرة الفرنسية ، هذا الوضع كان جديد على الشعب الليبي وكان له تأثيره على وحدة البلاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

٢. كانت ليبيا وحدة اقتصادية متكاتفة فكل إقليم يمون الإقليم الاخر بحاجته من السلع فمثلاً برقة تمون طرابلس بالماشية والشعير والالبان وطرابلس تمون كل الاقاليم بزيت الزيتون وفزان تمون التمور بأنواعها ،لكن الوضع اختلف عندما تعرضت ليبيا للتجزئة تحت حكم الإدارة العسكرية فأصبح كل إقليم يعاني من تدهور اقتصادي كبير أثر على كل مفاصل الحياة الاقتصادية ومنها التجارة بنوعيها الداخلية والخارجية .

٣. فرضت بريطانيا على التجارة في طرابلس وبرقة قوانين عدة منها فرض عملات مختلفة في كل إقليم الى جانب فرض رسوم كمركية على البضائع كما فرضت شروط مجحفة عند التبادل التجاري فيما بينهم ،هذه القوانين أثرت على الأهالي والتجار معاً ، وظلت التجارة خصوصاً الخارجية حكراً على الشركات التجارية التابعة لبريطانيا ، فحرمت البلاد من التكامل والوحدة الاقتصادية وجعلتها تعتمد على الاستيراد من خارج ليبيا الأمر أدى الى خلق فجوة كبيرة بين صادرات ليبيا وإيراداتها.

٤. عانت التجارة في عهد الإدارة البريطانية من عجز كبير وذلك بسبب زيادة الواردات وقلة الصادرات ، هذا الامر أدى الى عجز في الميزان التجاري خصوصاً بعد ان جعلت الإدارة البريطانية تجارة ليبيا بيدها وسوقاً لتصريف منتجاتها

الهوامش :

1) وهو بنك تم أنشئ عام 1880 في مدينة لاتزيو الإيطالية ، ارتبط اسم هذا البنك بسياسة التغلغل الاقتصادي والتمهيد للاطماع الاستعمارية الإيطالية ، معظم رأس مال هذا البنك من الفاتيكان ، وهو اول بنك إيطالي وسع نشاطه خارج إيطاليا ، ويرتبط بالحكومة الإيطالية ارتباطاً قوياً ،وان اغلب الأموال التي استثمر واشترى بها الأراضي في ليبيا منحتها له الحكومة الإيطالية .لمزيد عن المصرف ينظر:راقي محمد عبد الكريم،المصالح الاوربية في ليبيا 1835-1911، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية الاداب، جامعة عين الشمس، 2011،ص60-61.

2) محمد مصطفى الشركسي ،لمحات عن ألاوضاع الاقتصادية في ليبيا اثناء العهد الإيطالي ،تونس،الدار العربية للكتاب،1976،ص12.

3) محمد عطية محمد ، دور الجانب الاقتصادي في التمهيد الإيطالي لاحتلال طرابلس الغرب ،مجلة أبحاث،العدد الثامن ،2016،ص163.

4)الحواس غربي ،الاحتلال الإيطالي بليبيا (1911-1951)، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة الجزائر ،2017،ص51؛ نقولا زيادة ،ليبيا في العصور الحديثة ،دار الفرجاني ،طرابلس ،1966،ص45.

5) محمد المبروك المهدي، جغرافية ليبيا البشرية ،بنغازي، منشورات المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع ،1990، ص36.

6) ادريس عبد الصادق رحيل، الإدارة العسكرية في إقليم طرابلس واثرها على المجتمع المحلي ،أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب، جامعة عين الشمس، 2013،ص22؛ محمد مصطفى الشركسي،المصدر السابق، ص49.

7) رودولفو غرتسياني، برقة الهادئة ، ت.ابراهيم علي ،بنغازي، دار الجماهيرية ،998،ص204.

8) نعيمة مصطفى السعيطي ،الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في إقليم برقة 1922-1931 ،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب، جامعة بنغازي ، 2018 ، ص170-171.

9(Dott.A.M.Margntini.Consiglion eefficio Coloniale de economia Corporative Per Ie provinici di Tripoli emisurata La libia occidentale nei.Suoi principali aspetti economica Statistici 1931-1935.tripoli.p83.

10) المختار طاهر ، الحركة العمالية في ليبيا 1943-1969، ليبيا ، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية ، 2000، ص35.؛ Consiglio eufficio Coloniale dell Ee economia Corporative per Tripuli emisurata urata.p23 .

11) محمود الشنيطي ، قضية ليبيا ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ،1951 ، ص183.

12) احمد محمد بشارة ، الغام الحرب العالمية الثانية المزروعة في الأراضي الليبية واضرارها الاقتصادية والبشرية ، طرابلس ، مركز جهاد الليبين ، 1995، ص30

13) هنري أنيس ميخائيل، العلاقات الإنجليزية الليبية ، القاهرة ،الهيئة المصرية العامة ، 1970 ، ص137.؛ نيكولاي بروشين ، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969، ترجمة عماد حاتم ، ط2 ، بيروت ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، 2001، ص271.

14)ستارلكوف بافانين ونيوقلاي باولو، تاريخ ليبيا من عمر المختار الى معمر القثافي ، ترجمة هند رشدي وفوزي ربيع، القاهرة ، دار الاعتصام، 2011، ص132.

15) نقولا زيادة، محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار وحتى الاستقلال ،القاهرة، معهد الدراسات العليا، 1952،ص64-65.

16)بروشين، المصدر السابق، ص268.

17)معدي الحسيني الحسين، الملك محمد ادريس السنوسي حياة وعصرة، القاهرة، كنوز للنشر والتوزيع، 2016، ص212.

18)محمد الريان، دراسات في تاريخ ليبيا الحديث، دار الكندي للتوزيع والنشر، 1999، ص44؛بروشين ، المصدر السابق، ص273.
19) وليد مولود ، السياسة الاستعمارية البريطانية واثارها على المسألة اللبية 1943-1951، مجلة العلوم الشاملة،المجلد (10) العدد 39، 2026،ص810؛راسم رشدي ،طرابلس الغرب في الماضي والحاضر، ط2،طرابلس الغرب، 1953، ص137.
20) حسن محمود سليمان ، ليبيا بين الماضي والحاضر، القاهرة، مؤسسة سجل العرب، 1962، ص251؛جيلاني مراد وبوزيد عبد الباسط، ليبيا في فترة الحكم البريطاني 1943-1949،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الإنسانية ،جامعة ابن خلدون، 2022،ص40.
21) أدريس عبد الصادق ،المصدر السابق، ص89؛ وليد مولود ، المصدر السابق، ص810.
22) الشنيطي، المصدر السابق، ص181؛بروشين ،المصدر السابق، ص276؛ نقولا زيادة، محاضرات في تاريخ ليبيا،ص133.
23) مروان سمير عقلة نصير، برقة تحت الاحتلال البريطاني 1942-1953، كلية الدراسات العليا، الاردن،1998،ص71.
24) محمد رجائي ريان، الاحتلال البريطاني لبرقة(1943-1949)دراسة تاريخية للجوانب العسكرية والإدارية، مجلة دراسات تاريخية، العدد(39-40)،1991، ص205.
25) عواطف سعيد محمد وفاطمة علي مختار،السياسة الاقتصادية للإدارة البريطانية في طرابلس وبرقة 1943-1949، مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية ،المجلد 24، العدد 1، 2025، ص43.
26) وليد مولود، المصدر السابق ، ص810.
27) نقلاً عن فلاديمير كاراكتشاف ، تقرير عن المالية العامة في ليبيا 1945-1951، الجزء الأول ، طرابلس ، الأمم المتحدة ، 1951،ص89.
28) مصباح ياقة ، المصدر السابق ،ص97.
29) غانم شكري، الاقتصاد الليبي قبل النفط، بيروت، معهد الانماء العربي،د.ت،ص22-30
30) عواطف سعيد ، المصدر السابق، ص45.
31) مصباح ياقة، المصدر السابق ،ص100.
32) عواطف سعيد ،المصدر السابق،ص48.
33) الصالحين جبريل الخفيفي ، الأوضاع العامة في برقة وطرابلس 1943-1951، مجلة الشهيد ، العدد20-21،مركز جهاد الليبين ، طرابلس، 1999، ص140.
34) صحيفة طرابلس الغرب، العدد 20، 1949 ، ص239.
35) مصباح ياقة ، المصدر السابق ،ص 101.

قائمة المصادر

الرسائل والاطاريح الجامعية

١- ادريس عبد الصادق رحيل، الإدارة العسكرية في إقليم طرابلس واثرها على المجتمع المحلي ،أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب، جامعة عين الشمس، 2013.
٢-جيلاني مراد وبوزيد عبد الباسط، ليبيا في فترة الحكم البريطاني 1943-1949،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الإنسانية ،جامعة ابن خلدون.
٣- الحواس غربي ،الاحتلال الإيطالي بليبيا (1911-1951)، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة الجزائر ،2017.
٤-راقي محمد عبد الكريم،المصالح الاوربية في ليبيا 1835-1911، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية الاداب، جامعة عين الشمس، 2011.

٥-نعيمة مصطفى السعيطي ،الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في إقليم برقة 1922-1931 ،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب، جامعة بنغازي ، 2018.

الكتب العربية والمعربة

١- احمد محمد بشارة ، الغام الحرب العالمية الثانية المزروعة في الأراضي الليبية واضرارها الاقتصادية والبشرية ، طرابلس ، مركز جهاد الليبين ، 1995.
٢- حسن محمود سليمان ، ليبيا بين الماضي والحاضر، القاهرة، مؤسسة سجل العرب، 1962.
٣- راسم رشدي ،طرابلس الغرب في الماضي والحاضر، ط2،طرابلس الغرب، 1953.
٤- رودولفو غرتسياني، برقة الهادئة ، ت.ابراهيم علي ،بنغازي، دار الجماهيرية ،1998.
٥- ستارلكوف بافانين ونيوقلاي باولو، تاريخ ليبيا من عمر المختار الى معمر القذافي ، ترجمة هند رشدي وفوزي ربيع، القاهرة ، دار الاعتصام، 2011.
٦- غانم شكري، الاقتصاد الليبي قبل النفط، بيروت، معهد الانماء العربي،د.ت.
٧- فلاديمير كاراكتشاف ، تقرير عن المالية العامة في ليبيا 1945-1951، الجزء الأول ، طرابلس ، الأمم المتحدة ، 1951.
٨- محمد الريان، دراسات في تاريخ ليبيا الحديث، دار الكندي للتوزيع والنشر، 1999.
٩- محمد المبروك المهدي، جغرافية ليبيا البشرية ،بنغازي، منشورات المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع ،1990.
١٠- محمد مصطفى الشركسي ،لمحات عن ألاوضاع الاقتصادية في ليبيا اثناء العهد الإيطالي ،تونس،الدار العربية للكتاب،1976.
١١- محمود الشنيطي ، قضية ليبيا ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ،1951.
١٢- المختار طاهر ، الحركة العمالية في ليبيا 1943-1969، ليبيا ، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية ، 2000.
١٣- مروان سمير عقلة نصير، برقة تحت الاحتلال البريطاني 1942-1953، كلية الدراسات العليا، الاردن،1998.
١٤- معدي الحسيني الحسين، الملك محمد ادريس السنوسي حياة وعصرة، القاهرة، كنوز للنشر والتوزيع، 2016.
١٥- نقولا زيادة ،ليبيا في العصور الحديثة ،دار الفرجاني ،طرابلس ،1966.
١٦- نقولا زيادة، محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار وحتى الاستقلال ،القاهرة، معهد الدراسات العليا، 1952.
١٧- نيكولاي بروشين ، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969، ترجمة عماد حاتم ، ط2 ، بيروت ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، 2001.
١٨- هنري أنيس ميخائيل، العلاقات الإنجليزية الليبية ، القاهرة ،الهيئة المصرية العامة ، 1970 .

الكتب الأجنبية

1-Dott.A.M.Margntini.Consiglion eefficio Coloniale de economia Corporative Per Ie provinici di Tripoli emisurata La libia occidentale nei.Suoi principali aspetti economica Statistici 1931-1935.tripoli.

البحوث المنشورة في المجلات العلمية
١- الصـالحين جبريـل الخفيفـي ، الأوضـاع العامـة فـي برقـة وطـرابلس 1943-1951، مجلـة الشهيد ، العدد20-21،مركز جهاد الليبين ، طرابلس، 1999.
٢- عواطـف سـعيد محمـد وفاطمـة علـي مختار،السياسـة الاقتصـادية لـلإدارة البريطانيـة فـي طـرابلس وبرقـة 1943-1949، مجلـة جامعـة سـبها للعلـوم الإنسـانية ،المجلـد 24، العـدد 1، 2025.
٣- محمد رجائي ريان، الاحتلال البريطاني لبرقة(1943-1949)دراسة تاريخية للجوانب العسكرية والإدارية، مجلة دراسات تاريخية، العدد(39-40)،1991.
٤- محمـد عطيـة محمـد ، دور الجانـب الاقتصـادي فـي التمهيـد الإيطـالي لاحـتلال طـرابلس الغرب ،مجلة أبحاث، العدد الثامن ،2016.
٥- وليـد مولـود ، السياسـة الاسـتعمارية البريطانيـة واثارهـا علـى المسـألة الليبيـة 1943-1951، مجلة العلوم الشاملة،المجلد (10) العدد 39، 2026.
الصحف العربية
١- صحيفة طرابلس الغرب(ليبيا)، العدد 20، 1949.